مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990 - 1991
اسم الكاتب: م.د. نزهان حمود نصيف العبيدي، م.د. عبد الوهاب عبدالعزيز أبو خمرة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7754
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i11.143

TJFPS

ISSUE 11

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990-1991

The Dimensions of the Moroccan Position on the Gulf Crisis1991-1990

Nazhan Hammoud Nassif Al-Obeidi [a]
University of Tikrit/ College of Arts [a]
Abdul-Wahab Abdul-Aziz Abu Humra [b]
General Directorate of Education of Saladin [b]

م د. نزهان حمود نصيف العبيدي [a] *
جامعة تكريت-كلية الآداب [a]
م د. عبد الوهاب عبدالعزيز أبو خمرة [b]
مديرية تربية صلاح الدين [b]

Article info.

Article history:
- Received 19 July. 2017
- Accepted 14 August. 2017
- Available online 30 Sept. 2017

Keywords:
- The Moroccan position
- The Third Gulf War
- Iraq
- Local views
- Occupation of Kuwait

©2017. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The Gulf crisis 1990–1991 is one of the important historical events of the 1990s, which gave rise to the new world order by the sovereignty of the United States of America on this system. The Gulf crisis was an embodiment to clarify the features of this system.

The crisis in the Gulf was an opportunity for the Moroccans to manage this complex event and to use it for the benefit of the Moroccan situation. Therefore, the bilateral position of the crisis came out as a rejection, a contradiction and a supporter of political and economic dimensions at the external and internal levels. On the Moroccan situation, and from these points came the choice of the subject of the study (the dimensions of the Moroccan position from the Gulf crisis 1990–1991), which shows the ingenuity of Moroccans in managing an external crisis and benefiting from it internally.

*Corresponding Author: Nazhan Hammoud Nassif Al-Obeidi ,E-Mail: Nazhan3421@gmail.com
Tel: 07722422752 , Affiliation: University of Tikrit/ College of Arts

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ 2017/07
- القبول : 14/ 2017/19
- النشر المباشر: 30/ 2017/09

الكلمات المفتاحية :
- الموقف المغربي
- حرب الخليج الثانية
- العراق
- وجهات النظر المحلية
- احتلال الكويت

الخلاصة : تعد أزمة الخليج 1990-1991 من الأحداث التاريخية المهمة التي شهدتها تسعينيات القرن العشرين والتي افرزت معالم النظام العالمي الجديد بسيادة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النظام، وكانت أزمة الخليج تجسيد لتوضيح معالم هذا النظام لذلك كان لها ابعاد ودلالات متعددة ولا سيما على صعيد العلاقات الدولية والعربية.

وكان لابد ان تكون لهذه المعطيات تداعيات على الموقف المغربي من الازمة في ظل ظروف اقتصادية مغربية صعبة، لذلك كانت ازمة الخليج فرصة للمغاربة من ادارة هذا الحدث المركب وتوظيفه لصالح الوضع المغربي لذا جاء الموقف الثنائي من الازمة منددا ومعارضاً ومساندا أبعاداً سياسية واقتصادية على الصعيد الخارجي والداخلي على الأوضاع المغربية، ومن هذه المنطلقات جاء اختيار موضوع البحث **(أبعاد الموقف المغربي من ازمة الخليج 1990-1991)**، والتي يتبين براعة المغاربة في ادارة ازمة خارجية والاستفادة منها داخلياً.

المقدمة

تشكل ازمة الخليج منذ بدايتها في 2 آب 1990إلى نهايتها في عام 1991 علامة فارقة في التاريخ العربي، كونه حدث متعدد الابعاد والدلالات، حدثا سياسياً مركباً خاضع لمنطق السياسة والتاريخ والحرب، وهو منطق القوة وإرادة القوة داخل لعبة المصالح التي تتداولها الامم في التاريخ المعاصر، والذي انعكس على العالم العربي، ولا سيما المغرب موضوع الدراسة الذي توضحت فيه ابعاد الموقف المغربي من ازمة الخليج، فقد كان لهذا الموقف ابعاد على الصعيد الدولي في علاقات المغرب الدولية وعلى الصعيد الداخلي فقد كان لموقف الاحزاب السياسية والنخبة المثقفة ابعاد على الفكر السياسي المغربي الذي نوضح فيه ابعاد الازمة سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

فضلاً عن ذلك عكست الازمة عن مدى استطاعة النظام السياسي المغربي في كيفية ادارة الازمة بشكل متعدد الاتجاهات العربية والدولية بما يخدم النظام من النواحي السياسية والاقتصادية كحالة اثبتت قدرة الملك الحسن الثاني على تسخير الازمات الخارجية والاستفادة منها لحل الازمات الداخلية، ولا سيما علاقاته الدولية والعربية لذلك كان لهذا الموقف أبعاده الخارجية والداخلية.

ومن هذه المنطلقات تم اختيار موضوع البحث (أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990-1991) ولغرض معرفة هذه الابعاد تم تقسيم الموضوع إلى اربع محاور تناول المحور الاول (العلاقات المغربية – العراقية حتى عام 1990)، وتضمن المحور الثاني (تداعيات أزمة الخليج 1990-1991)، وجاء المحور الثالث (الموقف المغربي من أزمة الخليج)، بينما ركز المحور الرابع على (ابعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990-1991)، والذي تناول ابعاد الازمة على الصعيدين الخارجي والداخلي على المغرب، وقد

يتوضح مدى براعة وقدرة المغاربة سواء المؤسسة الملكية او الاحزاب السياسية في تسخير هذا الحدث الخارجي آخذين بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المغرب ومدى تجنب المغرب مؤثرات هذه المتغيرات، وان دلت على شيء فانها تدل على مدى الوعي السياسي لكل الاطراف السياسية للعمل لمصلحة المغرب وهذا ما تميز به النظام السياسي المغربي وأعطاه خصوصية مهمة لغرض البحث والدراسة والتقصي.

المحور الأول: العلاقات المغربية–العراقية حتى عام 1990:

العلاقات المغربية – العراقية عريقة الجذور متعددة الوجوه، غنية بعطاءاتها ومكاسبها القديمة والحديثة، وتجددت في التاريخ المعاصر في مرحلة الكفاح الوطني للشعب المغربي ونضاله من اجل التحرر والاستقلال من الاحتلال الفرنسي 1912–1956، إذ كان للعراق مواقف مشهودة في الدعم المعنوي والمادي وبالسلاح للمقاومة الوطنية المغربية منذ منتصف عقد الاربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، فقد ساند الرأي العام العراقي والحكومي كفاح المغرب وتصميم السلطان محمد الخامس على الوقوف بوجه المخططات الاستعمارية وتدلنا على ذلك الافتتاحيات والمقالات الصحفية التي تهاجم المواقف الرسمية العربية التي أكتفت بإصدار بيانات احتجاج دون التحرك بشكل فعلي وكما يريده العراقيون الذي عبرت عنه جريدة الزمان العراقية في18أب1953جاء فيها بمقال:(على الحكومات العربية ألا تكتفي بالاحتجاجات وعرض الأمر على الأمم المتحدة، بل عليها أن تهب لإحباط المؤامرات الاستعمارية مهما كان مصدرها وأينما وقعت في البلاد العربية وعليها بصدد قضية المغرب بالذات أن تتفق عاجلاً على القيام بالإجراءات الفعالة لنجدة الشعب الشقيق ومساعدته على درء العدوان)[1] وساندت الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الخارجية في اجتماعات الجامعة العربية والجمعية العامة للامم المتحدة وحركة عدم الانحياز، فضلاً عن ذلك خصصت الحكومة العراقية ربع مليون دينار عراقي لمواطني المغرب العربي عن طريق جمعية الهلال الأحمر العراقية[2].

وتبنى ممثل العراق في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة الراحل الدكتور محمد فاضل الجمالي عرض قضية المغرب وتونس على جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة وحركة عدم الانحياز للمطالبة باستقلال المغرب وتونس[3] ونخرج من كل هذه المواقف أن التعاطف وتأييد العراق لقضية المغرب شكلت

---

[1] محمد مظفر الأدهمي، موقف الرأي العام العراقي من أبعاد الاستعمار الفرنسي لمحمد الخامس عن حكم المغرب، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد44، 1991، ص44 .

[2] المصدر نفسه، ص45؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم 311/4663 وثيقة (79، 80)، ص142– 146، تقرير الوفد العراقي في الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1951/12/19.

[3] كان للدكتور محمد فاضل الجمالي ممثل العراق في الأمم المتحدة دور مهم في عرض قضية استقلال المغرب منذ عام1951، وحتى في الأوقات الحرجة ولا سيما وان اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية في مصر لم تستطع عقد اجتماعها بسبب ثورة 23 تموز 1952 في مصر، فكاد يضيع فرصة تسجيل القضية المغربية في جدول اعمال الدورة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة، لكن

ركناً أساسياً من اهتمامات العراقيين متجاوزة البعد الجغرافي بين البلدين وأفشلت عوامل التجزئة الاستعمارية بين البلدان العربية وسيبقى التأريخ يخلد مواقف التضامن العربي للعراق مع الأقطار العربية في القضايا المصيرية التي أثبتت تميز العراقيين بهذا التوجه متجاوزاً كل التحديات .

وبعد استقلال المغرب في 3 آذار1956 كان العراق من اوائل الدول التي اعترفت مبكراً باستقلال المغرب، وعين سفير عراقي في المغرب الذي يعد الأول على صعيد الوطن العربي تم اعتماده لدى المملكة المغربية بعد استقلالها والرابع على مستوى العالم بعد سفير إسبانيا وبريطانيا وبلجيكا وهو السيد عبدالغني الدلي الذي أعقبه تأسيس السفارة العراقية في الرباط، وقام العراق على اثر ذلك بتأسيس دار المعلمين في مدينة فاس عام 1958 لتعليم اللغة العربية كنوع من التعاون الثقافي[1].

واستمرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين خلال مدة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وتميزت بطابعها السلمي الامر الذي انعكس على زيادة التبادلات الثقافية والتجارية والاقتصادية بطريقة إيجابية رغم التباعد الجغرافي بين البلدين، وتوثيق اواصر الصداقة في المجالات المختلفة[2] ولا سيما في مسعى العراق في اطار التنمية العربية الشاملة والتكامل الاقتصادي، لذا قدم العراق مساعدات وقروض خلال 1973–1981 للبلاد العربية ومن ضمنها المغرب تقدر ب 4,8 مليار دولار، وهذا ما يمثل 41,56% من المعدل السنوي لما قدمته الدول النفطية العربية مجتمعة[3].

ولا بد من الاشارة إلى ان هناك مجموعة من القواسم المشتركة وكذلك المختلفة لدى العراق والمغرب تحدد علاقتهم بالعالم الخارجي سواء الاقليمي او العربي او الدولي نوجزها بما يلي[4]:

1- تعزيز الاستقلال والحفاظ على سيادة العراق والمغرب وضمان مصالحهم الوطنية.

2- التضامن والتعاون مع الاقطار العربية على المستوى الثنائي في اطار الجامعة العربية والمجالس والهيئات والاتفاقيات المتصلة بها.

الدكتور محمد فاضل الجمالي انقذ الموقف فأصدر تعليمات لمندوب العراق الدائم في هيئة الامم المتحدة بتسجيل القضية وبعث الجمالي إلى علال الفاسي أحد قادة المقاومة المغربية برقية اكد فيها مساندة العراق للقضية المغربية. ينظر: عبد الوهاب عبد العزيز محمود، التطورات السياسية في المغرب الأقصى 1930–1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2009، ص212.

[1] تجدر الاشارة إلى ان للعراق دور مهم في دعم استقلال المغرب وبعد الاستقلال ايضاً فقد تم اهداء العراق سرباً من احدى الطائرات الـ(ميك) التي وصلت العراق عام 1960من الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الدعم المادي. ينظر: عبدالوهاب كريم حميد، العلاقات العراقية – المغربية في ظل المتغيرات الدولية، ب. ط، الرباط، 2015، ص203.

[2] محمود صالح الكروي، السياسة الخارجية للمغرب والعلاقات مع العراق، مجلة كركوك اليوم، العدد 28، 2016، ص60.

[3] عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص16.

[4] المصدر نفسه، ص19.

3- أسناد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في تحرير ارضه وتقرير مصيره.
4- عدم الانحياز إلى اي من الكتل الدولية، علماً ان العراق والمغرب من مؤسسي حركة عدم الانحياز عند انشائها في بلغراد سنة 1962، وهما ايضا من الدول القليلة التي لم تقبل الانضمام إلى الحصار الامريكي على كوبا مما عرض مصالح البلدين للتضرر.
5- تحقيق اعلى درجات المشاركة والاسهام الفاعل في انشطة الامم المتحدة واجهزتها ووكالاتها ودعم القضايا العربية.

بالمقابل تجدر الإشارة إلى وجود اختلافات مهمة في التوجهات السياسية الخارجية والعلاقات الدولية بين النظامين السياسيين المغربي والعراقي، فالنظام السياسي المغربي يتبع اسلوب المرونة في الدبلوماسية التي اضفت على علاقاتها السياسية الخارجية أبعاد وانعكاسات مهمة استفاد من تسخيرها لصالح نظامه اقتصاديا وسياسياً، ولا سيما علاقات المغرب الاستراتيجية المهمة مع الولايات المتحدة الامريكية ومما يوثق هذه العلاقة وجود قواعد عسكرية امريكية على الاراضي المغربية[1]، فضلا عن ذلك شهدت الساحة المغربية زيارة شخصيات (إسرائيلية) ابرزها زيارة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) شمعون بيريز عام 1986، ولقائه مع الملك الحسن الثاني بمدينة ايفران المغربية، والتي كانت لها ردود فعل عربية تجاه هذه الزيارة[2]، وهذه دلائل مهمة على ان استراتيجية الخارجية المغربية تعد ضمن الاطراف المهمة عربيا ضمن الحلف الامريكي الغربي ولذلك يكون المغرب حليف استراتيجي مهم ضمن توجهات السياسية الأمريكية.

على الرغم من ذلك حرصت السياسة الخارجية المغربية في توجهاتها الخارجية مع المحيط العربي على عدم الانزلاق في أطار أيديولوجي محدد بل استندت تلك السياسة على أن المغرب دولة إسلامية، وكذلك سعي الملك الحسن الثاني[3] منذ توليه الحكم عام1961 إلى محاولة الاضطلاع بدور الزعامة في النظام

---

[1] سمر رحيم نعمة جبار الخزاعي، العلاقات المغربية- الأمريكية 1956-1991، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003، ص319.

[2] عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص319؛
New Yourk Times, Syria's Fury with King Hassan Fails to a rous Arab World, 23 Jule 1986, P- 7.

[3] الملك الحسن الثاني : من مواليد 9 تموز 1929 في مدينة الرباط وهو الابن الاكبر للملك محمد الخامس وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط، وقد تدرب على العمل السياسي منذ مدة مبكرة من حياته فأكتسب خبرة سياسية مهمة وكان له المام ثقافي واسع وتكوين سياسي عال الامر الذي سمح له باعادة حياته المفاهيم السياسية الخاصة به، تم تنصيبه ملكاً على المغرب بعد وفاة والده في 1961، تولى العرش في 3 آذار 1961 وأصدر اول دستور للمغرب عام 1962، واستمر بالحكم إلى وفاته في 23 تموز 1999. ينظر: هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.

العربي إلا أن افتقار المغرب للمقومات الأساسية وفي مقدمتها الاقتصادية التي تؤهله إلى أخذ دور الزعامة العربية، مما جعله يؤدي الدور النشط
بالقيام بمهمة الوساطة أو التأثير كطرف ثالث في حل القضايا والمشاكل العربية[1].

اما الجانب العراقي فكما هو معروف تتميز العلاقات العراقية–الأمريكية (والإسرائيلية) بالتوتر [2] هذه الحقيقة التاريخية انعكست على واقع الدبلوماسية العراقية التي جعلتها اقل مرونة بالمقارنة مع الجانب المغربي.

وبناءً على ما تقدم هذه المفارقات جعلت العلاقات العراقية – المغربية تمر في مرحلة اختبار وتحدي مهم، برهنت على حرص الطرفين على استمرارية وديمومة العلاقة بين الطرفين على الرغم من اختلاف توجهاتهما في سياق السياسة الخارجية لكلا الطرفين ولا سيما في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

اما في تسعينيات القرن العشرين فقد تعرضت العلاقات العراقية – المغربية لاهم اختبار وتحدي كبير في ظل اختلال التوازن الدولي، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير مصير العالم والعالم العربي بالخصوص وفق مصالحها الذاتية، فكانت حرب الخليج 1990–1991 والعراق على الخصوص من اولى ضحايا النظام الدولي الجديد الذي اعلن عنه بعد نهاية الحرب الباردة[3]، والتي كانت اختبار لتطور العلاقات السياسية بين العراق والمغرب والتي كشفت اختلاف الرؤى والمصالح بين البلدين، وهذا ما يتضح من خلال ايجاز تداعيات ازمة الخليج وكذلك ابعاد الموقف المغربي من الازمة سياسيا واقتصاديا على الحياة السياسية والاقتصادية المغربية.

المحور الثاني: تداعيات أزمة الخليج 1990–1991

تعد حقبة التسعينيات من القرن العشرين من المراحل المهمة في تاريخ الوطن العربي المعاصر، فقد شهد حدث مهم وضع العالم والعالم العربي خاصة في مفترق طرق في العلاقات الدولية، والتي اثرت بشكل جدي وخطير على الوضع العربي وهو قيام العراق باجتياح الكويت في 2 آب 1990 واحتلالها[4] وهو بذلك خرق ميثاق الامم المتحدة باحتلاله دولة ذات سيادة تتمتع بعضوية الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون
الخليجي وكان من اهم الاسباب المباشرة لهذا الاحتلال وهي ما يلي[5]:

---

[1] محمود صالح الكروي، العلاقات العراقية المغربية حتى 2003 الواقع والأفاق، مجلة كركوك اليوم، العدد 24، 2015، ص42–43.

[2] عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص44.

[3] إدريس ولد القابلة، قضايا سياسية في المغرب، شركة الناشر للنشر، الرباط، 2003، ص31.

[4] سيتم ايجاز احداث أزمة الخليج الثانية 1990–1991 وذلك بقدر تعلق الاحداث مع موضوع البحث.

[5] محمد الاطرش، ازمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 150، 1991، ص21.

1- اعتقاد العراق ان الكويت تشن حربا اقتصادية ضده من خلال زيادة انتاج النفط في الاسواق مما سبب انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية فان انخفاض دولار واحد في البرميل معناه خسارة العراق مليار دولار للعراق في السنة[1] وهذا ما اثر على اقتصاد العراق ولاسيما بعد خروجه من الحرب العراقية – الايرانية مثقل بالديون والعجز المالي وهو بحاجة لبناء اقتصاده واعادة اعمار ما دمرته الحرب خلال السنوات الثمانية من القتال.

2- اتهام العراق للكويت باقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وسحب النفط منه واعتبر العراق هذا الاجراء تجاوزاً على سيادته وثرواته لذلك طالب العراق من الكويت بتعويض مليارين و400 مليون دولار ثمن نفط مستخرج من هذه الحقول[2] .

3- مطالبة العراق من الكويت بالتنازل عن المساعدات المقدمة من الكويت اليه اثناء حربه مع ايران بحجة انه قدم تضحيات كبيرة في هذه الحرب وكانت جزء من الحفاظ على أمن الخليج العربي بينما تنظر الكويت على انها قروض من الواجب على العراق تسديدها والتي تقدر قيمتها30 مليار دولار.

كانت هذه الأسباب هي التي دفعت العراق إلى احتلال الكويت والتي كانت لها ابعاد ودلالات متعددة دولية وعربية، فمن الناحية الدولية اثارت هذه الازمة غضب الولايات المتحدة الامريكية وحشدت جيوش (28) دولة وشنت حرباً مدمرة في 16 كانون الثاني 1991 استطاعت من اخراج الجيش العراقي من الكويت متكبداً خسائر كبيره بالارواح والمعدات فضلاً عن تدمير البنى التحتية للدولة العراقية داخل المدن العراقية[3]، ودامت هذه الحرب 6 أسابيع وسميت بـ (عاصفة الصحراء) التي انتهت في 3 نيسان 1991 عند صدور قرار من الامم المتحدة المرقم 687 والذي تضمن شروط وقف اطلاق النار بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت واعتراف العراق بجميع القرارات الصادرة بشأنه منها الاعتراف بالمسؤولية على حرب الخليج ودفع تعويضات عن الخسائر الناتجة ..... الخ[4].

أوضحت ازمه الخليج بانها لم تكن حدثاً بين طرفين وانما اصبح حدثاً متعدد الابعاد والدلالات فقد تحولت الازمة إلى حدث متعدد الاتجاهات وفق سياقات استراتيجية وسياسية وتأريخية، ضمن المتغيرات

---

[1] في 1990/7/16 قدم العراق مذكرة إلى الجامعة العربية يؤكد فيها اشتراك حكومتي الامارات والكويت في عملية مدبرة لاغراق السوق النفطية بمزيد من الانتاج خارج حصتها المخصصة من طرف منظمة أوبك الامر الذي ادى إلى تدهور اسعار النفط من 18 دولار للبرميل إلى ما بين 11- 9 دولار للبرميل الواحد. ينظر: أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد150، 1991، ص93.

[2] المصدر نفسه، ص94.

[3] عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص59.

[4] المصدر نفسه، ص60.

الدولية الجديدة وفق مفهوم العالم الجديد، وسيادة الولايات المتحدة الامريكية عليه، فقد تحول الحدث إلى حدثا خاضع لمنطق السياسة والتأريخ والحرب، وهو منطق لا تدل مؤثراته في التاريخ على وجود قوانين نهائية بصدده ففي مثل هذه الاحداث يظل كل فعل مستقل بذاته وذلك بناءا على الظروف التي تؤطره، فمن جانب انعكاسات الحدث على العالم العربي فقد جعلت الانظمة العربية والتنظيمات السياسية العربية في مفترق طرق، ولا سيما في مجال الفكر السياسي وهو الأمر الذي يتطلبه مواجهة كل النتائج المرتضية الظهور بفعل هذا الحدث المركب[1].

ونظراً لان الازمة افرزت ردود فعل عديدة ومتنوعه في الساحة العربية، ومنها الموقف المغربي كنموذج الذي يوضح كيفية تعامل النظام السياسي المغربي البعيد جغرافيا عن العراق في ادارة الازمة وفق معطياتها بما يخدم النظام السياسي المغربي والتي توضح مدى تطور أنماط التفكير السياسي المغربي.

المحور الثالث: الموقف المغربي من ازمة الخليج:

إن قراءة سلوك المغرب إزاء أزمة الخليج تمليه اعتبارات متعددة، من بينها مكانته المتميزة داخل النظام العربي، ويدل على ذلك احتضانه لأكبر عدد من مؤتمرات القمة التي تمخض عن البعض منها نتائج إيجابية في ما يخص التضامن العربي والصراع مع (إسرائيل)، وكذلك حضور الدبلوماسية المغربية في أغلب المبادرات المتطلعة إلى تصفية الأجواء وإيجاد تسوية لبعض القضايا العالقة[2]، علاوة على ذلك فان الساحة المغربية تزخر بعدد من الأحزاب التي تمثل مختلف اتجاهات الرأي العام المتعددة، والتي لها مجال مهم للتعبير عن الرأي وفق الدستور المغربي حتى وأن كان مختلفاً مع الرأي والموقف الرسمي ولاسيما في معالجة القضايا المصيرية وأساساُ العربية منها، ومن هذا المنطلق منذ انفجار الأزمة في 2 إب 1990 وتعاقب تطوراتها جاء الموقف المغربي يحمل إدراكين مختلفين في الساحة المغربية الذين ميزا الموقف المغربي من الازمة وهي كما يلي:-

أولاً: الموقف الحكومي من الأزمة:

ان ما حدث في منطقة الخليج العربي قد شكل اخطر التحديات التي تعرض لها الوطن العربي والعلاقات الثنائية العربية – العربية، ومرد ذلك إلى ان الأزمة اندلعت بفعل الاحتلال العراقي للكويت سرعان ما اتخذت ابعادا جديدة ومعقدة بفعل استنجاد اطراف عربية وخليجية بقوى اجنبية دخلت على النظام العربي مشهورة بعدائها لقضاياه العادلة، ولا سيما القضية الفلسطينية بشكل افرز مواقف متباينة داخل الخريطة السياسية العربية تأرجحت بين مناهضة للعراق ومساندة لوجود القوات الامريكية – الغربية ومواقف مناهضة

[1] كمال عبد اللطيف، المغرب وأزمة الخليج، دار الكنوز الادبية، بيروت، 1997، ص7.

[2] الحسان بوقنطار ، المغرب وأزمة الخليج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد150، 1991، ص98.

لهذا الانتشار وتدعو إلى حصر المشكلة في المحيط العربي وفق مخطط عربي، هذه المواقف المتناقضة قد كشفت عن عجز الادارة العربية عن اقرار نظام آمن عربي قادر على ضبط وحل الازمات التي يتعرض لها النظام العربي.

ومن خلال هذه المعطيات تم اختيار الموقف المغربي الحكومي كنموذج موقف عربي اعطى خصوصية مهمة لكيفية التعامل مع ازمة خارجية بعيدة جغرافياً وفق متطلبات مرحلة التسعينيات وما جرى من تغييرات دولية وداخلية، فقد تفرد المغرب بكونه أول قطر عربي ندد بشكل واضح ودون تردد أو تلكؤ باجتياح العراق للكويت، فبمجرد الإعلان عن الحدث أجتمع مجلس الوزراء برئاسة الملك الحسن الثاني[1] في الجلسة ألاستثنائية التي عقدت في 2 آب 1990 المخصصة لبحث ازمة الخليج، والتي خرجت ببيان أدان غزو القوات العراقية للكويت جاء فيه:(أن الغزو العسكري قد خرق كل المبادئ الأساسية التي تنظم القانون الدولي والقواعد الجاري بها العمل في العلاقات الدولية، وأنها تتنافى مع ميثاق جامعة الدول العربية المبني على أساس التضامن بين الدول الأعضاء بالجامعة)[2]، وندد أحمد العلوي احد وزراء الحكومة المغربية بالحكومة الكويتية المؤقتة التي نصبها العراق وشبهها بالحكومة التي نصبتها فرنسا في المغرب ابان الحماية عام 1953[3].

وعبر الوزير تضامن المغرب مع الكويت[4].

شارك المغرب في اجتماع قمة جامعة الدول العربية بتاريخ 10 آب 1990 في القاهرة المخصصة بالتنديد بالاجتياح العراقي للكويت، والذي تبين من خلاله عدم قدرة الدول العربية على حل هذه الازمة حلاً

---

[1] إن الشؤون الخارجية في المغرب تعد من المجال المحفوظ للملك ويتمتع بسلطات واختصاصات شاملة وتجعل من الملك الطرف الاول في تسيير الشؤون الخارجية فهو دبلوماسي واستراتيجي في الوقت نفسه، وقد كفل له الدستور المغربي هذه السلطات، لكن الملك الحسن الثاني كان حريصاً على التشاور مع اطراف النظام السياسي المغربي كافة ولا سيما احزاب المعارضة في اتخاذ القرارات المصيرية للمغرب. ينظر: سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، وجده، 2002، ص42.

[2] نقلاً عن: الحسان بوقنطار ، المغرب وأزمة الخليج، ص99.

[3] في 20 آب 1953 اقدمت السلطات الفرنسية على خلع السلطان محمد الخامس ونفيه إلى جزيرة كورسيكا ثم إلى مدغشقر ونصبت مكانه ابن عمه (ابن عرفه) وهو رجل كبير في السن سلطاناً على المغرب لكي يخدم المصالح الفرنسية دون اعتراض، وعد المغاربة ولا سيما الحركة الوطنية المغربية بأنه سلطان غير شرعي. ينظر: محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق، 2004، ص138.

[4] عوض عثمان، الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، 1990، ص55.

عربياً، مما شجع على طرح حلول خارجية[1]، فقد أنتقد الملك الحسن الثاني بمقررات هذه القمة فعده أداة لشرعنه التدخل الأجنبي في المنطقة[2]، فضلاً عن ذلك حرص الملك الحسن الثاني على اجراء محاولات عدة لتسوية النزاع سلمياً ودعوة الاطراف لحل النزاع لهذه الازمة، ففي 19 أيلول 1990 تباحث الملك الحسن الثاني مع الجانب الاردني والجزائري لغرض طرح مبادرة من اجل تسوية عربية للازمة لكن المحاولة أخفقت[3].

في سياق مسعى الملك الحسن الثاني لحل الازمة عربياً، ناشد اكثر من مرة القيادة العراقية من اجل الانسحاب من الكويت، على الرغم من انه أيد جميع قرارات مجلس الامن الدولي الصادرة ضد العراق، ولا سيما القرار الداعي إلى استخدام القوة من اجل اخراج القوات العراقية من الكويت[4]، وعبر الملك الحسن الثاني عن موقفه تجاه اجتياح العراق للكويت في افتتاحية الدورة البرلمانية الاولى لسنة 1990 يوم الجمعة 12 تشرين الاول 1990 إذ قال: (إن المغرب يتفهم مشكلة العراق ويفهم مطلب العراق، ولكن المغرب كان دائماً لا يعتبر اكتساح السيادات واستعمال القوة من شأنه إن يكون منحاً لأي حل سياسي دائم)[5].

لابد من الاشارة إلى ان القوات العراقية في الكويت قد احتجزت طاقم السفارة المغربية في محل أقامتهم في الكويت، وقد نددت وزارة الخارجية المغربية بهذه الممارسات وكرد فعل منها قررت الحكومة المغربية طرد اثنين من كادر السفارة العراقية في المغرب ولم تقطع العلاقات بين البلدين[6]. وهذا ما أكد عمق العلاقة التاريخية المهمة بين البلدين متجاوزة كل التحديات والأزمات الحرجة .

في سياق الموقف الحكومي من الأزمة، ارسل المغرب قوة عسكرية رمزية للمشاركة بقواته لمساندة الشرعية الدولية واستجابة لدعوة المملكة العربية السعودية للدفاع عنها من أي هجوم عراقي[7]، وبرر الملك الحسن الثاني وجود هذه القوات بقوله: (انا لم اذهب لمحاربة العراق كي يخرج من الكويت فأنا حاولت مع

---

(1) المختار مطيع وآخرون، بعض مؤشرات الممارسة الدبلوماسية المغربية في ظل النظام العالمي الجديد، اشغال ندوة القانون والممارسة بالمغرب، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، 1994، ص62.

(2) عد الملك الحسن الثاني قرارات مؤتمر القمة العربية أنه بمثابة رد مصري على مقررات بغداد التي أدت إلى طرد مصر من الجامعة العربية على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979. ينظر: الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، ص100.

(3) المختار مطيع وأخرون، المصدر السابق، ص63.

(4) عبد الهادي مزراري، الحسن الثاني رجل إشكالية القرن، دار الافاق الجديدة، المغرب، 1995، ص167.

(5) نقلاً عن: عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص75.

(6) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، 1990، ص275.

(7) سعيد الصديقي، المصدر السابق، ص174.

العراق وسأحاول حتى اليوم وغداً وبعد غد ليخرج من الكويت بل ذهبت كي اقول للمملكة العربية السعودية ها نحن معك فيما اذا هوجمت) [1].

يتضح من خلال ما تقدم على قدرة الملك الحسن الثاني الدبلوماسية البارعة في إدارة الازمة بكل أبعادها الدولية والعربية، فمن الجانب الدولي اثبت الموقف الداعم للقرارات ضد العراق من قبل الأمم المتحدة كون الملك الحسن الثاني يعي جيداً التوازن الدولي الجديد، ولا سيما سيادة الولايات المتحدة الامريكية فجاء الموقف المغربي منسجماً مع هذه التوازنات، اما من الجانب العربي فقد اظهر براعة مهمة فمن جهة ارسل قوات عسكرية لمساندة السعودية بينما يطرح عدة مبادرة لحل الازمة عربياً، فضلاً عن انه لم يقطع العلاقات مع العراق، وهذا ما يظهر قدرة الملك الحسن الثاني في ادارة الازمة والظهور بعدة اتجاهات لكي يعطي للدبلوماسية المغربية مرونة في التعامل الدبلوماسي وفي العلاقات الدولية ولم يتخذ قرارات انفعالية متهورة، لذلك فأن الموقف الحكومي حاول التوفيق بين أدانة تستند إلى ضرورة احترام الشرعية الدولية، ومحاولة تطويق النزاع من خلال أيجاد تسوية للازمة في المحيط العربي على أساس تغليب الحوار والتفاوض، بدل المواجهة التي تسهم في مزيد من تفتيت العلاقات العربية، وهذا ما أعطى ميزة مهمة للدبلوماسية المغربية التي تبحث عن موقف متوازن في ظل أزمة معقدة ومتعددة الأبعاد، ولكي تكتمل صور ابعاد هذا الموقف يجب معرفة موقف الطرف الثاني في النظام السياسي المغربي وهي الاحزاب السياسية الفاعلة في الحياة السياسية المغربية لكي يتوضح مدى قدرة المغاربة على تحديد موقفهم من الازمات الخارجية وانعكاساته على الواقع المغربي.

ثانيا: موقف الأحزاب السياسية المغربية من أزمة الخليج :-

تشغل الأحزاب السياسية حيزاً كبيرا في الحياة العامة لكل مجتمع من المجتمعات وفي كل نظام من انظمة الحكم، كما انها اهم مصادر التنشئة السياسية لترسيخ الاتجاهات السياسية للافراد والتأثير في مجرى الاحداث السياسية في المجتمع، وكذلك مد الدولة بالأطر البشرية والمرتكزات النظرية والفكرية الكفيلة بتحديد وتفعيل المشاريع التي تسعى إلى الارتقاء بالشأن العام إلى مراتب متقدمة[2]، اما فيما يخص الظاهرة الحزبية في المغرب فان النظام السياسي المغربي منذ وقت مبكر من استقلاله أقر بالتعددية الحزبية وحرم الحزب الواحد[3]، فقد حدد الدستور المغربي وظيفة الاحزاب بشكل رسمي في الحياة السياسية، لا سيما بوجود احزاب معارضة داخل النظام السياسي المغربي تعمل في كل المجالات تعبر عن برامجها وتوجهاتها السياسية

[1] نقلاً عن: عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص76.

[2] محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 15، 2010، ص33.

[3] للمزيد حول التعددية الحزبية في المغرب ينظر: ضريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق،1993.

والاقتصادية والاجتماعية وكانت هذه المعارضة ليس ضد الملك وإنما ضد سياسة الحكومة[1]، فكانت هذه التعددية الحزبية بالمغرب عامل مهم لاستقرار النظام السياسي المغربي كون هذه الاحزاب تمثل كل اتجاهات وافكار المغاربة، ولا سيما وان الملك الحسن الثاني كان يأخذ اراء هذه الاحزاب في كثير من المناسبات والازمات، فكانت مواقفها تعطي مرونة في العمل الدبلوماسي وهذه ما ظهر واضحاً من خلال ازمة الخليج، فقد سمح الملك الحسن الثاني للاحزاب السياسية حرية التعبير عن مواقفها تجاه الأزمة، كون الأزمة كانت فرصة لأغلب الهيئات السياسية لكي تعيد حساباتها لاستمالة الرأي العام ومعرفة قاعدتها الجماهيرية ومدى تأثيرها في الساحة السياسية المغربية، فكان موقف احزاب الحكومة والاغلبية البرلمانية وهي حزب التجمع الوطني للاحرار وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية[2]، فكان موقفها مساند للموقف الرسمي المندد باجتياح الجيش العراقي للكويت وقد اعتمدوا على الحجج والمبررات لدعم الموقف الرسمي، لكنها اضطرت امام الضغط الشعبي العام المغربي إلى ادانة بشاعة العمليات العسكرية الغربية ضد العراق[3]، وقد نظمت الاجتماعات لأجهزتها الحزبية للتعبير عن موقفها والتي عدت الخاسر الاكبر هو العمل العربي المشترك الذي يتحتم توجيهه نحو اعداء القضية العربية وهي القضية الفلسطينية[4].

اما احزاب المعارضة المتمثلة بحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي[5]، فكان موقفها

---

(1) كان الملك الحسن الثاني يؤكد في اكثر من مناسبة على وجوب وجود المعارضة الحزبية في المغرب منها ما قال: (ضرورة تشكيل وتنظيم معارضة تجاه الحكومة، وتجاه الحاكمين بصفة عامة، ولو تعذر وجود هذه المعارضة لانشأناها او أوعزنا لإنشائها، وذلك لإننا على لإيمان بأن لا قيمة لديمقراطية حقيقية دون معارضة.....). نقلا عن: محمد معتصم، الحياة السياسية في المغرب 1962–1992، مؤسسة ايزيس للنشر، الدار البيضاء، 1992، ص78.

(2) تأسس حزب التجمع الوطني للأحرار سنة 1977 بزعامة أحمد عصمان وهو صهر الملك الحسن الثاني، أما حزب الاتحاد الدستوري تأسس سنة 1983 برئاسة عبدالمعطي بوعبيد رئيس الحكومة آنذاك، وحزب الحركة الشعبية تأسس عام 1957 بزعامة المحجوب احرضان وهو من المقربين للملك الحسن الثاني. ينظر: أحمد جزولي، الاحزاب السياسية المغربية بين عهدين، ط2، مطبعة ميثاق المغرب، المغرب، 2004، ص120.

(3) كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص20.

(4) الحسان بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي– الاوربي، 1997، ص172.

(5) تأسس حزب الاستقلال عام 1944 ويعد اقدم حزب قاد حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وانشق منه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام 1959، والذي بدوره انشق منه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1975، أما حزب التقدم والاشتراكية هو (الحزب الشيوعي المغربي) سابقاً تأسس عام 1936، كما تأسس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي عام 1983، وكانت هذه الاحزاب تعارض سياسة الحكومة الداخلية والخارجية وفق سياقات برلمانية ما يتيح لها المجال الدستوري المغربي. ينظر: جمعة علي محمد هواس، التعددية الحزبية في المغرب 1956–1984، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص21.

متناقض من الموقف الرسمي باستثناء موقف حزب التقدم والاشتراكية الذي ندد بالاحتلال العراقي للكويت ودعا الدول العربية للتحرك الحازم لوضع حد لمغامرة حكام بغداد الهمجية[1]، بينما كان موقف بقية الاحزاب المعارضة مساندة للعراق ونددت بالوجود الاجنبي في منطقة الخليج العربي وعدته مؤامرة امبريالية امريكية – غربية تتجه لمحاصرة الطموح العربي في التحرر، وكذلك بينت احزاب المعارضة ان ازمة الخليج هي تجسيد لمعالم النظام العالمي الجديد ابرز ملامحه هو قيادة الولايات المتحدة الامريكية، وان يظل العرب في هذا النظام مجرد مجموعة من الدول المتخلفة والتابعة لها، وكذلك احتلال منطقة الخليج العربي والسيطرة على منابع الثروة البترولية[2]، وتدعيماً للموقف نفسه انتقدت أحزاب المعارضة قرارات جامعة الدول العربية حول الأزمة وعدته مجرد تكريس للتفرقة والتمزق العربي، وإظهار الدول العربية بمظهر العجز والشلل ومحاولة تزكية وتبرير للوجود الأجنبي، وعدتها سابقة خطيرة في دفاع الدول العربية عن هذا التوجه[3].

وتجسيداً لموقف احزاب المعارضة عند اندلاع الحرب البرية في 16 كانون الثاني 1991 عقد مجلس النواب المغربي الجلسة الاستثنائية في 22 كانون الثاني التي تضمن جدول أعمالها (المغرب وأزمة الخليج)، وخلال هذه الجلسة عبرت احزاب المعارضة عن معارضتها للتحالف الغربي والحرب العدوانيةالتي تقودها الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق، كما طالبت بسحب القوات المغربية الموجودة في المملكة العربية السعودية[4].

دعت أحزاب المعارضة ونقاباتها الشعب المغربي إلى الصيام يوم 28 كانون الثاني 1991 تضامناً مع الشعب العراقي وكذلك نظمت مسيرات في اليوم نفسه في مدن عديدة في المغرب منددة بالغزو ومتضامنة مع الشعب العراقي[5].

قامت احزاب المعارضة بانجاز مشروع في العمل الوطني الوحدوي لمصلحة دعم العراق، وتجسد هذا المشروع في إنشاء اللجنة الوطنية المغربية للتضامن مع الشعب العراقي[6]، وكان أول نشاط قامت به هذه اللجنة تنظيم مسيرة شعبية في 3 شباط 1991 للتضامن مع الشعب العراقي والتي رفعت

---

[1] كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص21.

[2] عبد الهادي مزراري، المصدر السابق، ص27.

[3] الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، ص104–105.

[4] عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص69.

[5] جريدة العراق، بغداد، 1993/3/3، ص3.

[6] ضمت اللجنة الوطنية المتضامنة مع الشعب العراقي التنظيمات السياسية والنقابية الاتية: حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية على الرغم من تنديده في البداية بمغامرة حكام العراق الهمجية لكنه شارك في اللجنة، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، ونقابة الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للشغالين، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابة الوطنية للتعليم العالي. ينظر: كمال عبداللطيف، المصدر السابق، ص26.

شعارات تندد بالغزو الاجنبي، وقد شارك في هذه المسيرة حشد شعبي كبير ما يقارب (700) الف مواطن، طالبت التظاهرة الاسرة الدولية بتحمل المسؤولية الاخلاقية والانسانية والقانونية لايقاف العدوان وكانت من المسيرات الكبيرة التي شهدها المغرب[1].

دعت احزاب المعارضة ونقاباتها على ان ازمة الخليج علامة فارقة في التاريخ العربي، لأن مشروع المطالبة باصلاح الاوضاع العربية عامة يجب ان يبدأ من حيث انتهت ازمة الخليج، ويجب ان يكون دور المثقفين في لحظات الكوارث لتجنب الكوارث المحتملة لأن الشعوب يجب ان تتعلم من الازمات مكر التاريخ وقواعد السياسة وان تستوعب دروس الازمات التاريخية المعاصرة، وان يساهم المثقفون الديمقراطيون في وضع مسار ديمقراطي سليم بما يلائم الواقع العربي يكفل في عملية التحول والنهوض الديمقراطي، ويجب الاخذ بالتعددية الحزبية كونها سياج آمن لوقف الازمات، إذ إنها تمثل مختلف توجهات الشعوب العربية وعنصر معبر عن ارادتهم وآمالهم في التغيير لواقع العرب[2].

من جانب آخر انفرد اتحاد كتاب المغرب وهو هيئة ثقافية مستقلة تضم الكتاب والادباء المغاربة بموقف انتقد فيه الوضع العربي بصورة عامة وهذا ما عبر عنه بيان تضمن الاسباب التي تقف وراء كل ملابسات الازمة وهو تراكم السلبيات والاخطاء المترتبة عن سيادة اوضاع غير ديمقراطية في المنطقة العربية، اوضاع ساهمت في تكريس الحكم الفردي القائم على مصادرة الحريات الفردية والجماعية ومخططات المراكز الاقتصادية والأمنية[3].

من خلال ما تقدم يمكن القول، إن المعارضة الحزبية اتخذت موقف مناقض للموقف الرسمي الذي اعلن عنه الملك الحسن الثاني والحكومة وهذا ما اعطى ميزة مهمة للحياة السياسية المغربية المتعددة الاتجاهات والتي عبرت عن ثنائية الموقف المغربي من ازمة الخليج وانه يتفاعل مع بعده العربي على الرغم من البعد الجغرافي لاحداث الازمة، كما دل الموقف على مدى الرصيد الجماهيري لاحزاب المعارضة وقدرتها على تحريك هذه الجماهير كتعبير عن توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي اعطت سمة مهمة للنظام السياسي المغربي على الرغم من وجود كثير من الملاحظات على عهد الملك الحسن الثاني في المغرب لكنه مع ذلك سمح لاحزاب المعارضة بالتعبير بحرية تجاه موقفها من الازمةمما جعلها تضفي خصوصية مهمة لطبيعة النظام المغربي وكيفية تعامله في ادارة الازمات الخارجية على مختلف الاصعدة والاتجاهات مما جعل لهذه الازمة ابعاد متعددة على الموقف الرسمي وموقف الأحزاب السياسية.

---

[1] محمد مونشيح، احزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان 36-37، 2008، ص48.

[2] كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص31.

[3] نيفين عبدالخالق مصطفى، الابعاد السياسية لمفهوم التعددية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص20.

المحور الثالث: أبعاد الموقف المغربي من ازمه الخليج 1990-1991:

شكلت تداعيات ازمة الخليج تحدياً مهما على النظام السياسي المغربي على الصعيد الدولي والداخلي كونه حدث مركباً له ابعاد وتداعيات متنوعة على الواقع المغربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتجسدت هذه التداعيات من خلال اختلاف الموقف من الازمة بين الرسمي والأحزاب السياسية، والتي كانت لها نتائج وأبعاد على الصعيد الخارجي والداخلي المغربي وهي كما يلي:-

أولا: أبعاد الموقف المغربي من الازمة على الصعيد الخارجي:

كانت أزمة الخليج 1990-1991 هي حلقة مهمة من حلقات المتغيرات الدولية الجديدة وواقع النظام العالمي الجديد والتي افرزت ابرز حقيقة هي سيادة الولايات المتحدة الامريكية وفرض ارادتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على دول العالم الثالث ولا سيما العربية منها المرتبطة بعلاقات استراتيجية فاعلة وكان المغرب من ضمن هذه الدول[1]، وكان لهذه العلاقة تشكل ضغوط تعمل على تقليص الدور الاستقلالي للسياسة الخارجية المغربية، فكانت ازمة الخليج 1990-1991 والموقف المغربي منها، ولا سيما الحكومي فكان له أبعاد اقتصادية وسياسية مهمة، فكانت تجسيد للضغوط الامريكية تجاه المغرب في سياسته الخارجية، ومن جانب المغرب عدت ازمة الخليج فرصة ذهبية ومخرج مهم لتقليص الضغوط الامريكية المالية تجاه المغرب، ولا سيما وان المساعدات الاقتصادية المشروطة الامريكية للمغرب اخذت تتراجع مع نهاية الثمانينيات إذ كانت (144) مليون دولار سنة 1988 إلى (120) مليون دولار سنة 1990، فضلاً عن القروض المشروطة التي بذمة المغرب من صندوق النقد الدولي والتي كان للولايات المتحدة الامريكية تأثير مهم على سياسة هذه المؤسسة المالية[2]، لذلك حاول الملك الحسن الثاني بموقفه من ازمة الخليج

---

[1] كانت الولايات المتحدة الأمريكية ابان الحرب الباردة لا تضغط كثيراً على دول العالم الثالث وفق توجهاتها الدولية لخشيتها من التقرب من الكتلة الشرقية وكانت اهم وسائل الضغط التي تضغط عليها هي المساعدات الاقتصادية التي تمنحها لهذه الدول والتي يعتمد المغرب عليها كثيراً في دعم اقتصاده، لكن بعد الحرب الباردة اخذت الولايات المتحدة الامريكية تضغط بكل الاتجاهات اقتصادياً وجوب اجراء اصلاحات ديمقراطية في دول العالم الثالث ولا سيما المغرب منها. ينظر: أحمد منيسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 2004، ص127.

[2] لقد سعى الملك الحسن الثاني بكل الوسائل الدبلوماسية لغرض تخفيف ضغط صندوق النقد الدولي والحصول على مساعدات مالية لدعم الاقتصاد المغربي الذي يعاني من ازمة مالية ولا سيما خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ومن هذه الوسائل التي اتبعها الملك الحسن الثاني لغرض الدعم المالي هو لقاءه بصورة علنية رئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريز في 21-22 تموز 1986 كمحاولة للدعم اليهودي ونفوذهم على المؤسسات المالية الامريكية والعالمية، وقد اراد الملك على اقل تقدير من هذا اللقاء تخفيف ضغوط صندوق النقد الدولي على المطالبة بالديون المغربية ومستحقاتها لكنه لم يحصل على ما كان يبتغيه، لذلك جاءت ازمة الخليج وموقفه منها فرصة لغرض الاستفادة من الدعم الامريكي وذلك من خلال مسايرة سياستها وتوجهاتها الدولية. ينظر:
Washington Post U. S. A, Hails Meeting as Historic Despite Private Shepticism, N, 18 Jule 1986, P-23.

بتكييف سياسته الخارجية مع هذه الازمة بما يتفق مع توجهات السياسة الامريكية، إذ سارع الملك في اليوم الاول من الازمة في 2 آب 1990 إلى إدانة الاحتلال العراقي للكويت والموافقة من دون تردد على طلب السعودي والولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة قواته العسكرية ضد العراق، وكذلك موافقته على كل قرارات الامم المتحدة ضد العراق، مما كان لهذا الموقف ابعاد اقتصادية مهمة فقد كوفئ المغرب على هذا الموقف إذ وافقت الولايات المتحدة الامريكية على عقد اتفاق مع المغرب تعاد بموجبه جدولة الديون التي كانت تقدر آنذاك بـ (128) مليون دولار لمدة عشرين سنة مع فترة سماح قدرت بعشر سنوات وبفوائد منخفضة[1]، وكانت هذه المكافئة بمثابة جائزة مهمة لدعم اقتصاد المغرب الذي يعاني من العجز، وكذلك أوضحت هذه المكافئة على اهمية ابعاد ازمة الخليج والموقف المغربي منها، فإنها اكثر اهمية من الاعلان الرسمي للعلاقات المغربية – (الإسرائيلية) والتي لم يكافئ عليها المغرب اي شيء مقارنة بالموقف من ازمة الخليج.

فضلاً عن ذلك كانت ازمة الخليج فرصة مهمة بالنسبة للملك الحسن الثاني بتوثيق علاقاته مع دول الخليج العربي[2] لمواجهة اي مخاطر خارجية على منطقة الخليج العربي، لذلك جاءت ازمة الخليج فرصة سانحة ومهمة لتأكيد توثيق العلاقات المغربية – الخليجية وقد تجسدت عند ارسال المغرب قوة عسكرية إلى السعودية، وقد كوفئ على ذلك بمزيد من الدعم المالي من دول الخليج ولا سيما السعودية على شكل قروض واستثمارات اقتصادية مهمة[3]. وبهذا يمكن القول بأن الدبلوماسية الاقتصادية في المغرب شكلت أحدى الأليات المهمة لضبط مصالح الدولة وتطويرها على صعيد العلاقات الدولية من جانب وعلاقاتها مع وحدات النظام السياسي الدولي من جانب أخر بما ينسجم والمتغيرات الدولية التي أفرزتها أزمة الخليج .

كان للموقف المغربي تداعيات على قضية الصحراء المغربية فبعد إدانة المغرب للاحتلال العراقي للكويت، بادرت السلطات العراقية على لسان وكالة الأنباء العراقية في 4أب1990 إلى الإعلان عن عزمها في اتخاذ موقف جديد من(الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)[4]. هذا الاعلان جعل الملك الحسن الثاني في موقف حرج وقد انعكس على تغيير لهجة المغرب المتشددة في التعامل مع العراق وهذا ما عبر

---

[1] سعيد الصديقي، المصدر السابق، ص310.

[2] تجدر الاشارة إلى ان هناك (5) آلاف جندي مغربي يتواجدون في دولة الامارات العربية المتحدة طبقاً لاتفاق بين الطرفين من عام 1986، كما ان هناك اتفاق كاد ان يوقع قبل اسابيع من الازمة بين المغرب والكويت لكنها لم ترسل بسبب ازمة الخليج. ينظر: عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص67.

[3] عوض عثمان، المصدر السابق، ص60.

[4] عوض عثمان، المصدر السابق، ص56.

عنه الملك الحسن الثاني إذ قال:(ان القوات المغربية الموجودة في السعودية انها لم تذهب لمحاربة العراق وانه حاول مع العراق وسيحاول حتى اليوم وغداً وبعد غد لحل الأزمة) [1].

من خلال ما تقدم يمكن القول، إن الملك الحسن الثاني يمتلك القدرة في ادارة الازمة الخارجية والبعيدة جغرافياً عن المغرب ويجعلها ذات ابعاد دولية يستفيد منها في العلاقات الدولية والعربية، كما ان الموقف الرسمي ذو طابع ثنائي الاتجاه والدلائل التي تثبت إمكانية الملك الحسن الثاني الدبلوماسية العالية بحيث جعل من موقفه ابعاداً سياسية واقتصادية مهمة انعكست على الواقع المغربي، ولاسيما الدعم الاقتصادي المغرب الذي يعاني العجز الكبير، فضلاً عن ذلك عبر موقفه من الازمة المرونة العالية في التعامل مع الازمة فمن جهة استطاع من ارضاء توجهات السياسة الامريكية والعربية ومن جانب آخر بين في خطابه انه حريص على حل الازمة عربياً وبمبادرة عربية، ولا سيما استمرار العلاقة مع العراق وعدم قطعها على الرغم من حجز السلطات العراقية لطاقم السفارة المغربية بالكويت واكتفى بطرد موظفين اثنين من طاقم السفارة العراقية في الرباط وهذا يدل على تمسك الملك الحسن الثاني بادامة العلاقة مع العراق ودلالة على عمق وعراقة العلاقة بين الطرفين على الرغم ما أفرزته الأزمة من ابعاد استراتيجية على العالم العربي وجعلته يدخل في اختبار وتحدي مهم.

ثانياً: أبعاد الموقف المغربي على الصعيد الداخلي:-

ان الظروف السياسية للمغرب في المدة الفاصلة بين منتصف سنة 1990ونهاية حرب الخليج عام 1991، هي ظروف شهدت متغيرات سياسية واقتصادية، ومتغيرات وجدت مناخاً سياسياً مطبوعاً بالتوتر بين أحزاب المعارضة والحكومة[2].

كانت أزمة الخليج وموقف احزاب المعارضة منها هو استمرار للتصعيد في الحقل السياسي المغربي الداخلي، هذا التصعيد كانت تحفزه وتغذيه المطالب الإصلاحية في كافة المجالات التي يعاني منها المغرب، والمطالبة بتحقيق اصلاحات سياسية ودستورية عميقة بما ينسجم ومتطلبات المرحلة التاريخية الحاسمة التي

---

[1] نقلاً عن: كمال عبداللطيف، المصدر السابق، ص76.

[2] شهدت بداية التسعينيات من القرن العشرين تصعيداً من قبل احزاب المعارضة في البرلمان ضد سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ابرزها رفعها ملتمس الرقابة (حجب الثقة) عن الحكومة في عام 1990، وكذلك مطالبها باجراء انتخابات نزيهة، لذلك كانت العلاقة بين الطرفين يسودها التوتر وكانت ازمة الخليج 1990-1991 فرصة جديدة للتصعيد وفرصة للمطالبة بالاصلاح من خلال المسيرات الجماهيرية وكذلك رفع مذكرات إلى الملك كوسائل ضغط على الحكومة. ينظر: عبدالكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي بالمغرب 1962-1992، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص380 ؛ محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997، مطبعة البريق، بغداد، 2010، ص165.

أفرزتها أزمة الخليج[1]، فقد كانت أزمة الخليج فرصة مهمة لانتقاد اوضاع الوطن العربي عامة والمغرب خاصة، إذ تحولت صحف احزاب المعارضة إلى منابر لانتقاد أوضاع المغرب الداخلية، ولاسيما سياسة الحكومة الاقتصادية الفاشلة التي جلبت الويلات والازمات الاقتصادية الحادة في المغرب[2]، لذلك رأت احزاب المعارضة ضرورة تغيير هذا الواقع من خلال احداث انقلاب في المعتقدات والافكار والاساليب في العمل السياسي، للتمكين من مواجهة كل النتائج التي ظهرت ابان ازمة الخليج وكل النتائج المرتقبة الظهور فيما بعد[3]، وقد تجسد هذا التوجه في 14كانون الاول1990عندما دعت نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب وبمساندة أحزاب المعارضة للأضراب العام في مدينة فاس مما شكل مؤشراً جديد في الحياة السياسية المغربية والذي جسده الأضراب في مواجهة سياسة الحكومة وأحزابها الموالية لها فقد سجل هذا اليوم الاحتجاجي مظاهرات في بعض المدن الأخرى والتي خلفت عدداً من القتلى والجرحى[4]، ومن هذا المنطلق طرحت على الساحة المغربية الحالة الاجتماعية وضرورة مواجهتها من خلال أجراء إصلاحات جذرية .

من جانب آخر عكست ازمة الخليج ابعاد سياسية مهمة على الواقع المغربي المتمثلة بالتفاعل الذي اظهرته الازمة، ولا سيما وانها عكست القاعدة الجماهيرية الكبيرة والقادرة على تحريكه كوسيلة ضغط مهمة على الحكومة لتحقيق مطالبها الإصلاحية، فقد عبرت عن هذه المطالب في المسيرات الجماهيرية التي قادتها ابان الازمة وابرزها المطالبة بعملية تغيير وتطوير للحياة السياسية المغربية من خلال فتح مجال للحوار العقلاني بين الاطراف السياسية الفاعلة في المغرب، لغرض تلافي اخطاء الماضي، آخذاً بالحسبان التحولات الاستراتيجية والدولية وعلاقتها بالمتغيرات العالمية وتوجيهاتها في اطار الهيمنة الامريكية وانعكاسات هذه المتغيرات عن الواقع المغربي[5].

---

[1] تزايدت ضغوط الدول الغربية في عقد التسعينيات من القرن العشرين على الدول العربية، ولاسيما عند اشتداد حدة الخطاب الغربي حول تعثر الديمقراطية في الدول العربية، لذلك وجب على النظام المغربي ضرورة دراسة هذا الخطاب بما ينسجم والمتغيرات الدولية التي افرزتها ازمة الخليج. ينظر : أحمد منيسي وآخرون، المصدر السابق، ص98.

[2] أحمد منيسي وآخرون، المصدر السابق، ص93.

[3] كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص30.

[4] الحسان بوقنطار ، المغرب وأزمة الخليج، ص109.

[5] في ظل هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي الجديد مارست ضغوط على دول العالم الثالث ولا سيما مجال حقوق الانسان فقد مارست ضغوطاً خارجية على السلطات الحاكمة المغربية وابتزازها لاجبارها على اتخاذ قرارات منحازة لتوجهات السياسة الامريكية، لذلك سارع الملك الحسن الثاني بتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة 1990 لغرض تجنب المغرب أي اختلاف مع التوجهات الغربية والامريكية على السواء لتجنيب المغرب رياح ازمات لا يستطيع المغرب من تجاوزها. ينظر : سعيد الصديقي، المصدر السابق، ص312.

ان ألازمة اثبتت مدى اهمية العمل الوحدوي لاحزاب المعارضة في قيادة الجماهير ولا سيما في مبادرتها بتشكيل اللجنة الوطنية المغربية، والذي تمثل مرحلة مهمة في توجيه الجهود في المطالبة بالاصلاح السياسي والدستوري لتجاوز الازمة التي يعاني منها المغرب على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتأكيد على التمسك بالخيار الديمقراطي من اجل ترسيخ ديمقراطية صحيحة تستجيب لتطور الوعي الديمقراطي في المغرب بما يتفق ومتطلبات ومتغيرات ظروف أزمة الخليج[1].

صعدت احزاب المعارضة من مطالبها بالاصلاح وضرورة الاستفادة من دروس التاريخ في ظل هذه المتغيرات الدولية التي افرزتها ازمة الخليج، وكذلك ما كان لها من نتائج وابعاد على الواقع المغربي، لذلك اتبعت أسلوب جديد للمطالبة بالإصلاح[2]، وهو رفع مذكرات اصلاحية للملك الحسن الثاني مباشرة بعد ان استنفذت كل المجالات الدستورية والبرلمانية لذلك كانت هذه المذكرة بمثابة تغير استراتيجية جديدة لأخذ دورها في الحياة السياسية التي عكست ابعاد ازمة الخليج على الحياة السياسية المغربية، وكذلك تحميل المؤسسة الملكية إلى جانب الحكومة مسؤولية الأوضاع المتردية في المغرب، فضلاً عن براءة ذمة هذه الأحزاب وعدم مسؤوليتها عن هذه الأوضاع، ففي 9 تشرين الثاني 1991 رفعت احزاب المعارضة مذكرة تضمنت مطالب الاصلاح السياسي والدستور وابرز ما جاء فيها ما يلي[3]:-

1- ضرورة اجراء تغيير الدستور بما يكرس سلطة المؤسسات وتعزيز سيادة القانون.
2- العمل على اجراء توازن في السلطات بما يضمن الفصل الايجابي لها.
3- تأكيد الاصلاح في المجال التشريعي كسلطة رقابية كفيلة بعملية التحول الديمقراطي في المغرب.
4- استحداث مؤسسات ديمقراطية جديدة في كافة المجالات القضائية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية.
5- بناء مؤسسات سليمة ديمقراطية ولا سيما في مجال سلامة الانتخابات ونزاهتها كأبرز عامل في البناء الديمقراطي.

---

(1) لقد تعرض المغرب لضغوط الدول المانحة للقروض للمغرب بضرورة اعطاء ضمانات لها وذلك بوجوب الاصلاح الديمقراطي والانفتاح إلى احزاب المعارضة كأحد الشروط الرئيسية لتزويد المغرب بالتمويل اللازم للمشاريع وكذلك لتخفيف المدبونية المغربية الثقيلة. ينظر: سمير زكي الدباغ، إشكالية العلاقة بين النظم السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (نموذج المغرب والجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص134.

(2) بالمقابل قام الملك الحسن الثاني بالانفتاح على احزاب المعارضة وتهيئة الاجواء لغرض الاصلاح منها اصدار عفواً شاملاً عن المعتقلين السياسيين، ينظر: أمحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، جريدة الجريدة، بغداد، العدد 359، 2007/3/1، ص3.

(3) موساوي العجلاوي، الدستور في المغرب المستقل قراءة تاريخية، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع والاجتماع، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 197، 2010، ص113.

وقد وضعت احزاب المعارضة هذه المذكرة كوسيلة جديدة لأخذ دورها في الحياة السياسية المغربية، وعلى أثر هذه المذكرة جرت عدة لقاءات مع الملك الحسن الثاني وزعماء احزاب المعارضة لغرض تداول ومناقشة الابعاد السياسية والاقتصادية التي افرزتها ازمة الخليج والموقف المغربي منها، وضرورة اجراء اصلاحات بما ينسجم ومتطلبات المرحلة التاريخية الحاسمة التي أفرزتها ازمه الخليج ولا سيما المتغيرات الدولية، وقد عبرت هذه اللقاءات عن مدى ادراك كلا الطرفين من هذه المرحلة وضرورة تجنيب المغرب من اي ازمة قد لا يحمد عقباها[1]، لذلك استطاع الفاعلين السياسيين الملك الحسن الثاني واحزاب المعارضة من ادارة الازمة الخارجية بما يخدم الوضع الداخلي المغربي وفق أطر توافقية بمنطق الاستراتيجية الدولية والداخلية وهذا ما اثبتت مدى ابعاد الموقف المغربي من ازمة الخليج على المغرب والتي اعطت خصوصية وسمة مهمة للنظام السياسي المغربي.

الخاتمة

من خلال دراسة ابعاد الموقف المغربي من ازمة الخليج 1990-1991 يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق والدلالات المتعددة الابعاد التي توضح كيفية تعامل المغرب ملكاً واحزاب سياسية مع ازمة خارجية عربية وتوظيفها لصالح المغرب بكل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي يتضح من خلال ما يلي:-

1- ان العلاقات المغربية – العراقية علاقات لها ارث تاريخي مهم ولا سيما وان للعراق دور مهم في دعم استقلال المغرب من الاحتلال الفرنسي، فضلاً عن استمرار العلاقات الايجابية على الرغم من تعاقب عدة حكومات في العراق، لذلك نجدها في ازمة الخليج تعرضت لأهم اختبار وتحدي لكنها أكدت هذا الإرث التاريخي.

2- كان الموقف المغربي من ازمة الخليج يوضح مدى قدرة المغاربة على حسن إدارة الأزمات، فأنه مثل حالة خاصة لوضع خاص جسد عوامل متباينة في الوضع المغربي الذي سمح بتعايش أتجاهين يعبران عن تصورين متباينين، لكنهما أجمعا على ضرورة حل المشاكل العربية وفق المحيط العربي .

3- ان ثنائية الموقف المغربي من ازمة الخليج جعل له ابعادا ثنائية ايضا على الصعيد الداخلي ومدى قدرة فهم الملك الحسن الثاني من الاستفادة من الحدث اقتصادياً وداخلياً من خلال كسب الجماهير المغربية وحريتهابالتعبير عن رأيهم حتى وإن كان مخالف للموقف الرسمي.

4- كان للموقف المغربي من الازمة ابعاد مهمة ولا سيما سياسياً واقتصادياً في ظل ازمة اقتصادية مغربية حادة وقد اتبع الملك الحسن الثاني كل الوسائل لغرض تجاوز هذه الازمة بما فيها الاعلان الرسمي للعلاقات

[1] موساوي العجلاوي، المصدر السابق، ص113.

المغربية – (الإسرائيلية)عند لقائه رئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريز، لكنه لم يستفد كثيراً منها وجاءت ازمة الخليج الفرصة الذهبية للملك لاعلان علاقته المتينة مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية حتى وإن كان على حساب العلاقات المغربية – العربي. وكانت فرصة له للحصول على الدعم المالي لتجاوز الازمة، وهذه يدل على اهمية وابعاد ازمة الخليج دولياً وعربياً.

5- وجدت الاحزاب المعارضة من ازمة الخليج مناسبة لاستمرار التصعيد السياسي على الصعيد الداخلي وهذا التصعيد كانت تحفزه وتغذيه المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق تقدم على صعيد الاصلاحات السياسية والدستورية لكي تعيد ترتيب العلاقات وتنظيمها بين الحاكمين والمحكومين

Conclusion:

By studying the dimensions of the Moroccan stance on the Gulf crisis of 1990-1991, several facts and multiple dimensions can be deduced, illustrating how Morocco, its king, and political parties dealt with an Arab external crisis and utilized it to benefit Morocco in various political, economic, and social aspects. The following points highlight these dimensions:

1. Moroccan-Iraqi relations have a significant historical legacy, especially considering Iraq's crucial role in supporting Morocco's independence from French colonization. Despite the succession of several governments in Iraq, positive relations have continued, and the Gulf crisis tested these relations but also affirmed their historical legacy.
2. The Moroccan stance on the Gulf crisis demonstrated the ability of Moroccans to manage crises effectively. It represented a unique case with diverse factors that allowed for the coexistence of two divergent perspectives. However, both perspectives agreed on the necessity of solving Arab problems within the Arab context.
3. The dual nature of the Moroccan stance on the crisis also had internal dimensions. It showcased the ability of King Hassan II to benefit economically and internally from the event by winning the support of the Moroccan public and allowing them the freedom to express their opinions, even if they contradicted the official stance.
4. The Moroccan stance on the crisis had significant political and economic dimensions, particularly in the context of a severe economic crisis in Morocco. King Hassan II pursued all means to overcome this crisis, including the official announcement of Moroccan-Israeli relations during his meeting with Israeli Prime Minister Shimon Peres. However, he did not benefit significantly from it. The Gulf crisis provided a golden opportunity for the king to declare his strong relationship with the West and the United States, even at the expense of Moroccan-Arab relations. It was also an opportunity for him to secure financial support to

overcome the crisis, highlighting the international and Arab importance of the Gulf crisis.

5.Opposition parties saw the Gulf crisis as an opportunity to escalate political tensions domestically. This escalation was fueled by political, economic, and social demands aimed at achieving progress in political and constitutional reforms to rearrange and regulate relations between the rulers and the governed.

المصادر

الوثائق

1. تقرير الوفد العراقي في الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1951/12/19.

2. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم 311/4663 وثيقة (79، 80).

الكتب العربية والمعربة

1. أحمد جزولي، الاحزاب السياسية المغربية بين عهدين، ط2، مطبعة ميثاق المغرب، المغرب، 2004.

2. أحمد منيسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 2004.

3. إدريس ولد القابلة، قضايا سياسية في المغرب، شركة الناشر للنشر، الرباط، 2003.

4. الحسان بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي– الاوربي، 1997.

5. ضريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 1993.

6. عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

7. عبد الهادي مزراري، الحسن الثاني رجل إشكالية القرن، دار الافاق الجديدة، المغرب، 1995.

8. عبد الوهاب كريم حميد، العلاقات العراقية – المغربية في ظل المتغيرات الدولية، ب. ط، الرباط، 2015.

9. عبدالكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي بالمغرب 1962–1992، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993.

10. كمال عبد اللطيف، المغرب وأزمة الخليج، دار الكنوز الادبية، بيروت، 1997.

11. محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق، 2004.

12. محمد معتصم، الحياة السياسية في المغرب 1962–1992، مؤسسة ايزيس للنشر، الدار البيضاء، 1992.

13. محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963–1997، مطبعة البريق، بغداد، 2010.

14. المختار مطيع وآخرون، بعض مؤشرات الممارسة الدبلوماسية المغربية في ظل النظام العالمي الجديد، اشغال ندوة القانون والممارسة بالمغرب، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، 1994.

15. نيفين عبدالخالق مصطفى، الابعاد السياسية لمفهوم التعددية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993.

الكتب الأجنبية

New Yourk Times, Syria's Fury with King Hassan Fails to a rous Arab World, 23 Jule 1986.

Washington Post U. S. A, Hails Meeting as Historic Despite Private Shepticism, N, 18 Jule 1986.

الرسائل والاطاريح الجامعية

1. جمعة علي محمد هواس، التعددية الحزبية في المغرب 1956–1984، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012.

2. سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، وجده، 2002.

3. سمر رحيم نعمة جبار الخزاعي، العلاقات المغربية–الأمريكية 1956–1991، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003.

4. سمير زكي الدباغ، إشكالية العلاقة بين النظم السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (نموذج المغرب والجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.

5. عبد الوهاب عبد العزيز محمود، التطورات السياسية في المغرب الأقصى 1930–1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2009.

6. هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.

الدوريات

1. أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد150، 1991.

2. أمحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، جريدة الجريدة، بغداد، العدد 359، 2007/3/1.

3. جريدة العراق، بغداد، 1993/3/3.

4. الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد150، 1991.

5. عوض عثمان، الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، 1990.

6. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، 1990.

7. محمد الاطرش، ازمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 150، 1991.

8. محمد مظفر الأدهمي، موقف الرأي العام العراقي من أبعاد الاستعمار الفرنسي لمحمد الخامس عن حكم المغرب، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد44، 1991.

9. محمد مونشيح، احزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان 36–37، 2008.

10. محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 15، 2010.

11. ــــــــــــــــــ، السياسة الخارجية للمغرب والعلاقات مع العراق، مجلة كركوك اليوم، العدد 28، 2016.

12. ــــــــــــــــــ، العلاقات العراقية المغربية حتى 2003 الواقع والأفاق، مجلة كركوك اليوم، العدد 24، 2015.

13. موساوي العجلاوي، الدستور في المغرب المستقل قراءة تاريخية، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع والاجتماع، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 197، 2010.

Sources:

documents
1. The report of the Iraqi delegation to the sixth session of the United Nations General Assembly on 12/19/1951.
2. d. K. And, Iraqi Royal Court Files, File No. 4663/311 Documents (79, 80).
Arabic and Arabized books
1. Ahmed Jazouli, Moroccan Political Parties Between Two Testaments, 2nd Edition, Maghrib Charter Press, Morocco, 2004.
2. Ahmed Manisi and others, The Democratic Council in the Arab Maghreb Countries, Al-Ahram Center for Political Studies, Cairo, 2004.
3. Idris Files, Political Issues in Morocco, Al Nasher Publishing Company, Rabat, 2003.
4. Alhassan Boukuntar, The Arab Politics of the Kingdom of Morocco, Center for Arab-European Studies, 1997.
5. Darif Al-Bayda, Mohammed Al-Bayda, Morocco, Casablanca, East Africa, 1993.
6. Abdel Hadi Boutaleb, Half a Century in Politics, New Najah Press, Casablanca, 2001.
7. Abd al-Hadi Mazraari, Hassan II, the problematic man of the century, Dar Al-Afaq Al-Jadidah, Morocco, 1995.
8. Abd al-Wahhab Karim Hamid, Iraqi-Moroccan relations in light of international changes, b. I, Rabat, 2015.
9. Abdul Karim Ghallab, The Starting Point, The Starting Point, The Starting Point and the Representative in Morocco 1962-1992, New Najah Press, Casablanca, 1993.
10. Kamal Abdel Latif, Morocco and the Gulf Crisis, Literary Treasures House, Beirut, 1997.
11. Muhammad Ali Dahesh, Studies in the National Unitary Movement in the Maghreb, Damascus, 2004.
12. Muhammad Moatasem, Political Life in Morocco 1962-1992, Isis Publishing Corporation, Casablanca, 1992.
13. Mahmoud Salih Al-Karawi, The Parliamentary Experience in Morocco 1963-1997, Al-Bariq Press, Baghdad, 2010.
14. Al-Mukhtar Muti' and others, some Moroccan diplomatic messages in the new world order, the works of the Garden and Morocco symposium, Faculty of Legal Sciences, Arab University
15. Nevin Abdel Khalek Mostafa, The Political Dimensions of the Concept of Pluralism, Center for Research and Political Studies, Cairo University, 1993.
foreign books
New York Times, Syria's Anger at King Hassan Spills in a Roaring Arab World, July 23, 1986.
The Washington Post USA, Hails Meeting as Historic Despite Special Personality, N, July 18, 1986.
Theses and university dissertations
1. Juma Ali Muhammad Hawas, Partisan Pluralism in Morocco 1956-1984, Master Thesis (unpublished), College of Education, University of Tikrit, 2012.
2. Said Siddiqui, The Making of Moroccan Foreign Policy, PhD thesis (unpublished), Faculty of Medical Legal Sciences, Mohammed V University, Oujda, 2002.
3. Samar Rahim Nima Jabbar Al-Khuzaie, Moroccan-American Relations 1956-1991, PhD thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Baghdad, 2003.

4. Samir Zaki al-Dabbagh, The problematic relationship between political systems and civil society (the model of Morocco and Algeria), unpublished master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2007.
5. Abd al-Wahhab Abd al-Aziz Mahmoud, Political Developments in Al-Aqsa Morocco 1930-1956, Master Thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University, 2009.
6. Hoda Hussein Musa Al-Khafaji, Hassan II and his political role in the Kingdom of Morocco until 1979, Master Thesis (unpublished), College of Education, Al-Mustansiriya University, 2005.
patrols
1. Ahmed Saeed Nofal, The Grounds of Conflict in the Arabian Gulf, The Arab Future Magazine, Beirut, Issue 150, 1991.
2. Ahmed Malki, The Future of Consensual Democracy in Morocco, Al Jarida Newspaper, Baghdad, Issue 359, 1/3/2007.
3. Iraq Newspaper, Baghdad, 3/3/1993.
4. Al-Hassan Boukuntar, Morocco and the Gulf Crisis, Arab Future Magazine, Beirut, Issue 150, 1991.
5. Awad Othman, The Maghreb Union and the Problem of Accord, International Policy Journal, Cairo, Issue 102, 1990.
6. International Policy Journal, Cairo, Issue 102, 1990.
7. Muhammad al-Atrash, The Gulf Crisis and the Political Group for Future Companies, Beirut, No. 150, 1991.
8. Muhammad Muzaffar Al-Adhami, The Position of Iraqi Public Opinion on the Dimensions of the French Colonization of Muhammad V from the Rule of Morocco, The Arab Historian Magazine, Baghdad, Issue 44, 1991.
9. Muhammad Moon Nomination, The Parties of the National Movement between Defection and Ettakatol, Point of View Magazine, Rabat, Issues 36-37, 2008.
10. Mahmoud Salih Al-Karawi, Political Upbringing in Educational Institutions, Political Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 15, 2010.
11. ———————————————————————————————, Morocco's foreign policy and relations with Iraq, Kirkuk Today Magazine, Issue 28, 2016.
12. ———————————————————————————————
———, Iraqi-Moroccan Relations Until 2003 Reality and Horizons, Kirkuk Today Magazine, Issue 24, 2015.
13.Mousawi Al-Ajlawi, The Constitution in Morocco: A Historical Reading, Moroccan Journal of Economics, No. 197, 2010.